3

لجنة الأمن الغذائي العالمي

مشاورة إقليمية حول الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة
بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية

الشرق الأدنى وشمال إفريقيا

27 – 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2021

ملخص أعده الرئيسان المتشاركان

1. مقدمة

كانت المشاورة الإقليمية الخاصة بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي الرابعة من بين ست مشاورات نظمتها لجنة الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة الممتدة من سبتمبر/أيلول إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2021 [1]. ويتمثل الهدف من المشاورات الإقليمية الافتراضية التي نظمتها اللجنة في مواءمة *الخطوط التوجيهية الطوعية المستقبلية للجنة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية* مع الأولويات والاحتياجات الوطنية والإقليمية. أدارت المشاورة السيدة فرانسواز ترين، كبيرة مسؤولي الأمن الغذائي في أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، وألقت الكلمة الافتتاحية بالمشاورة، وعرضت الأهداف وجدول الأعمال، وقدمت المتحدثين. وأبلغت المشاركين بأنه جاري إعداد مشاورة إلكترونية عبر المنتدى العالمي للأمن الغذائي والتغذية الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ودعتهم للتسجيل فيها، ونشر تعليقاتهم[2].

تضمن جدول الأعمال مناقشتين عامتين، حيث تمت دعوة المشاركين لتقديم تعليقات واقتراحات لوضع الخطوط التوجيهية، ونوهت فرانسواز إلى أن المسودة صفر للخطوط التوجيهية هي الوثيقة الأساسية التي تدور حولها المشاورة، وأوضحت أن كلتا المناقشتين لهما أهداف محددة، فكانت أهداف المناقشة التي أُجريت في اليوم الأول هي تلقي التعليقات والاقتراحات العامة لوضع الخطوط التوجيهية المذكورة. وتم طرح بعض الأسئلة الإرشادية لتوجيه المناقشة، التي قامت بتيسيرها السيدة كريستا كيتينغ، مسؤولة الشمول الاجتماعي في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بدعم من السيدة هدى الصاحي، مسؤولة السياسات الاجتماعية في الفريق المعني بالمساواة بين الجنسين، بالمقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة.

أما المناقشة العامة الثانية التي أجريت في اليوم الثاني فهدفت إلى مناقشة الجزء الثالث من المسودة صفر، ولا سيما المجالات المعنية بالسياسة والتوصيات المدرجة في كل موضوع أو قسم. وبدأت المناقشة بالموضوعات / الأقسام الثلاثة التالية التي حددها المشاركون كأولوية وقت التسجيل:

---

[1] مزيد من المعلومات متاحة على الرابط:
https://www.google.com/search?q=CFS+gender+regional+consultation&rlz=1C1GCEA_enIT905IT905&oq=cfs&aqs=chrome.0.69i59j69i57j35i39j69i59j0i512j69i60l3.1862j0j7&sourceid=chrome&ie=UTF-8.

[2] http://www.fao.org/fsnforum/activities/consultations/CFS-voluntary-guidelines-GEWE

القسم 3-1: مشاركة المرأة وصوتها ودورها القيادي في مجال السياسات وعملية صنع القرارات على جميع المستويات

القسم 3-6: الوصول إلى أسواق العمل والحصول على العمل اللائق

القسم 3-7: الاعتراف بالرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعي الأجر والتقليل منهما وإعادة توزيعهما

قامت السيدة فالنتينا فرانكي، خبيرة النوع الاجتماعي بمكتب منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بتيسير المناقشة، وعاونتها في ذلك السيدة أمنية رزق، مسؤولة النوع الاجتماعي بالمقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة.

في اليوم الأول، قدمت مديرة المشاورة المتحدثين الرئيسيين، وهم: السيدة دينا دوي، مديرة إدارة المرأة والأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية؛ والسيدة إكرام الهوني، منسقة البرنامج الإقليمي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيد نوفل تلاحيج، المدير القطري للصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

عرضت السيدة تانيا غرين (فنلندا) المسودة صفر للخطوط التوجيهية، وشاركت في رئاسة عملية تقارب السياسات مع السيد توماس دنكان (بنما).

لخصت السيدة أليسون برودي، كبيرة خبراء النوع الاجتماعي في لجنة الأمن الغذائي العالمي، النقاط الرئيسية التي أثيرت في المناقشات العامة خلال اليومين الأول والثاني.

حضر المشاورة بشكلٍ عامٍ ما يقرب من 74 مشاركًا، وتابع المزيد من أصحاب المصلحة المشاورة عبر البث الإلكتروني. وساهمت كافة المجموعات المكونة في المناقشات العامة، ومن بينهم: ممثلون من الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني ومؤسسات البحث، والقطاع الخاص وغيرها، وتبادل المشاركين المعلومات ذات الصلة بشأن التحديات والحلول المحتملة.

2. الكلمات الرئيسية

أكدت **السيدة دينا دوي** على أهمية كل من الخطوط التوجيهية والمشاورة، مُسلطةً الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات مشتركة بشأن المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية، من أجل زيادة قدرة المنطقة على الصمود. وأشارت إلى الارتباط الجوهري بين قضيتي المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي. ولتوضيح هذا الارتباط، تحدثت دينا عن تأثر النساء والفتيات بشكلٍ غير متناسب بالجوع، رغم كونهن في الوقت نفسه غالبًا المسؤولات عن الأمن الغذائي للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية، ويشكلن الدعامة الأساسية للنظم الزراعية والغذائية.

أشارت السيدة دوي إلى العمل الدؤوب الذي تقوم به جامعة الدول العربية بشأن سياسات التنمية التي تعزز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. وأشارت إلى دعم الجامعة للالتزامات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك منهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأهداف التنمية المستدامة، وتحديدًا الهدف الخامس بشأن المساواة بين الجنسين. كما أشارت إلى الالتزام بمعالجة التحديات المحددة المرتبطة بحماية النساء والفتيات في أوضاع النزاع والأمن، وشددت على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة، ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين. وذكّرت الحضور بضرورة التمكين الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق المساواة بين الجنسين، مؤكدةً على أن هذا التمكين من شأنه أن يُسفر عن آثار إيجابية تُسهم في تضييق فجوة الأمن الغذائي بين الرجال والنساء. واختتمت حديثها بالتأكيد على الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه الخطوط التوجيهية في تحويل الالتزامات المعنية بالسياسة إلى واقع عملي في المنطقة.

أوضحت السيدة **إكرام الهوني** أن الخطوط التوجيهية تعد بمثابة أداة حيوية لدفع التقدم في مجال المساواة بين الجنسين في سياق الأمن الغذائي والتغذية. وتحدثت عن الوضع الصعب الذي تتعرض له المرأة في البلدان العربية، حيث تخضع العديد من البلدان للمواقف القائمة على السلطة الأبوية راسخة الجذور، والقوالب النمطية التمييزية ضد النساء والفتيات. وأشارت إلى الآثار السلبية لضعف إمكانية

الوصول إلى الغذاء في المنطقة، حيث غالبًا ما تكون النساء والفتيات هن الفئات الأكثر تضررًا. ووصفت الأمن الغذائي وسوء التغذية بأنهما من المشكلات الجدية التي تواجه المنطقة، حيث يعاني حاليًا أكثر من 51 مليون شخصًا من انعدام الأمن الغذائي، وقد يرتفع هذا العدد ليصل إلى 75 مليون شخصًا بحلول عام 2030. وذكرت الهوني أن المرأة تتأثر بانعدام الأمن الغذائي بطرقٍ شتى، مثل ارتفاع معدلات سوء التغذية، وكذلك السمنة، وأشارت إلى بعض المشكلات التي تقوض إنتاجية المزارعات، مثل القيود الكبيرة المفروضة على ملكيتهن للأراضي. وشددت على مشكلة الأزمات الخطرة مثل الصراع الذي طال أمده في بعض بلدان المنطقة، وكذلك جائحة كوفيد-19، مما يؤدي إلى تفاقم وضع انعدام الأمن الغذائي. وأضافت السيدة إكرام أن المرأة قادرة على النهوض بدورٍ محوري في تمكين الأمن الغذائي، وتعزيز أنظمة الغذاء القادرة على الصمود، وأن المساواة بين الجنسين أمرًا لا غنى عنه لتعزيز التحول وتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، ولا بد من دعم نهج يراعي النوع الاجتماعي عند التحول للأمن الغذائي والتغذية. واختتمت حديثها بالإشارة إلى طبيعة الخطوط التوجيهية المناسبة لترجمة طموحات أهداف التنمية المستدامة في صورة إجراءات ملموسة.

تحدث **السيد نوفل تلاحيج** عن دعم الخطوط التوجيهية الطوعية في المنطقة، واصفًا توقيت إعدادها بأنه حاسم، حيث لم يتبق سوى تسع سنوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد على ضرورة ترجمة الالتزامات إلى إجراءات ملموسة وقابلة للقياس. وتحدث عن المساهمة الأساسية للنساء والفتيات في جميع جوانب الأمن الغذائي على مستويات متعددة، بما في ذلك المستوين المجتمعي والأسري. إلا انه لفت الانتباه إلى أن هذه المساهمة الحيوية تظل غير معترف بها، وغالبًا ما تكون غير مدفوعة الأجر، ولا سيما مع خضوع المرأة لقوانين وسياسات وأعراف اجتماعية تمييزية في جميع أنحاء المنطقة. تبلغ النسبة الإجمالية لمشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة حوالي 22٪، مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 46٪. كما تمثل المرأة أقل من 5٪ من ملاك الأراضي في المنطقة، ويتفاقم هذا الوضع بسبب القوانين العرفية ذات الأحكام التمييزية. وأضاف السيد تلاحيج أن المرأة تعاني كذلك من الافتقار إلى المشاركة في صنع القرار، والوصول إلى الأصول الإنتاجية، مما يحول دون مشاركتها في الفرص الاقتصادية. ورغم ذلك، أشار نوفل إلى بعض المكاسب التي حققتها المنطقة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، زيادة فرص التعليم المتكافئة بين الذكور والإناث. واختتم قائلا إنه يعتقد أن الخطوط التوجيهية الطوعية هي أدوات سياساتية مهمة لمواجهة التحديات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، وكذلك للاستفادة من التقدم القائم، كما صرح بأن من شأن ذلك كله أن يُسهم في تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

3. المناقشة العامة الأولى – تعليقات عامة على المسودة صفر للخطوط التوجيهية للجنة الأمن الغذائي العالمي

تمت دعوة أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي للمشاركة بتعليقاتهم على المسودة صفر للخطوط التوجيهية الطوعية، بالإشارة إلى الأسئلة الأربعة أدناه:

1) هل تتناول المسودة صفر بشكلٍ مناسبٍ التحديات والعقبات الرئيسية التي تحول دون إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والإعمال الكامل لحقوق النساء والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فماذا في رأيك المطلوب فعله أو تعديله؟

2) هل يعكس الجزء الثاني من المسودة صفر بشكلٍ مرضٍ المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تدعم الخطوط التوجيهية؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فكيف تقترح تحسين هذه المبادئ؟

3) هل تغطي الأقسام التسعة المبينة في الجزء الثالث من المسودة صفر بشكلٍ شاملٍ المجالات المعنية بالسياسة التي ينبغي تناولها لتحقيق المساواة بين الجنسين والإعمال الكامل لحقوق النساء والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فماذا في رأيك المطلوب فعله؟

4) هل يتضمن الجزء الرابع من المسودة صفر جميع العناصر اللازمة للتنفيذ الفعال للخطوط التوجيهية ومراقبة استخدامها وتطبيقها؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فماذا في رأيك المطلوب إضافته أو تغييره؟

السؤال الأول

أجمع أصحاب المصلحة على أن المسودة صفر شاملة وواضحة، إلا أنهم حددوا بعض التحديات والفجوات الرئيسية الإضافية، وهي كالتالي:

أعرب المشاركون عن شواغلهم المتعلقة بالتحدي المتمثل في تنفيذ الخطوط التوجيهية في المنطقة بسبب الافتقار إلى الأساس الدستوري الذي يكفل الحق في الغذاء في العديد من البلدان، وأشاروا إلى أن الطبيعة الطوعية لهذه الخطوط التوجيهية تزيد من صعوبة هذا الأمر، نظرًا لغياب الأسس السياساتية، وضعف الإرادة السياسية غالبًا. وشددوا على الحاجة إلى تنفيذ تدابير ملموسة لضمان ترجمة الخطوط التوجيهية بشكلٍ فعالٍ إلى واقع عملي. وتحدث البعض عن ضرورة حشد الأموال وتوجيه الاستثمارات والتواصل من أجل تنفيذ الخطوط التوجيهية، بالإضافة إلى ضمان الالتزام السياسي، وإشراك المجتمع المدني. وفي تعليق آخر حول تنفيذ الخطوط التوجيهية على أرض الواقع، تحدث أحد المشاركين عن مدى الحاجة إلى إشراك الرجال كحلفاء في عملية تمكين المرأة، وتمكينهم من فهم سبب أهمية ذلك، والفائدة التي ستعم على الجميع. ولا بد من الحرص على إشراك الرجال على هذا النحو من أجل معالجة أي توترات محتملة قد تنشأ إذا تصور الرجال أن عليهم التنازل عن بعض الامتيازات الخاصة بهم.

أشار المشاركون إلى أهمية تطبيق نهج السيادة الغذائية في المنطقة، الذي يختلف عن الأمن الغذائي، من حيث أنه يؤكد على تقرير المصير والسيطرة المحلية على إنتاج الغذاء والوصول إليه. وفي هذا السياق، أبدت إحدى المشاركات تعليقًا حول أهمية إنشاء أنظمة غذائية مستدامة ومنصفة، وأشارت إلى المخاطر المتمثلة في خصخصة الزراعة حيث تؤدي إلى تقويض الوصول إلى الغذاء المناسب وتوافره، وكذا تؤثر على سبل عيش المرأة الريفية. كما تحدثت عن أهمية تعزيز النظم الزراعية المحلية المستدامة واعتبار إنتاج الغذاء والحصول عليه وتوافره بمثابة أحد **حقوق الإنسان**. كما تطرق المشاركون إلى أهمية النهج الزراعية البيئية لتمكين النظم الغذائية الصحية وتمكين المرأة من إنتاج المحاصيل بطريقة فعالة تحترم تراثها الثقافي وتحافظ عليه. وتحدث مشارك آخر عن ضرورة الحد من استخدام المواد الكيميائية الضارة ومبيدات الآفات في الإنتاج الزراعي، وفهم آثارها على الصحة، وخاصةً على المُنتِجات الريفيات.

أشار مشارك آخر إلى ضرورة الاعتراف بتنوع الإنتاج الزراعي ومعالجته، والاعتراف بمختلف أنواع السكان الأصليين، مثل سبل العيش وأنماط الحياة البدوية والرعوية، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالثقافة. وصاحبت هذا التعليق دعوة لإبراز أهمية أصوات السكان الأصليين ومعارفهم في الخطوط التوجيهية.

دعا العديد من المشاركين إلى زيادة التركيز على الروابط بين تغير المناخ والأمن الغذائي، وأشاروا إلى التأثير السلبي الذي يُحدثه تغير المناخ على الإنتاج الزراعي، وإلى الضغوط التي يفرضها على الموارد الشحيحة بالفعل، بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من آثار خاصة على المُنتجات اللاتي غالبًا ما يحتجن للعمل في قطاعات أخرى عندما تصبح سبل عيشهن غير مستدامة. وفي السياق ذاته، طالب المشاركون بزيادة التركيز على التخفيف وتعزيز القدرة على الصمود.

تحدث العديد من المشاركين عن الحاجة إلى فهم الروابط بين الصراع والأمن الغذائي وعدم المساواة بين الجنسين، مشيرين إلى أن الحرب تخلف آثارًا تعاني منها المرأة بشكلٍ خاص، كتأثيرها على أداء أدوارهن كأوصياء على الأسرة، ومسؤوليتهن عن توفير الأمن الغذائي للأسرة، كما تؤثر على سبل كسب عيشهن. تطرق مشاركون آخرون إلى تحديات محددة أخرى تتعرض لها المرأة في أوضاع النزاع والاحتلال، فمثلا شددت إحدى المشاركات على أن المرأة في فلسطين تعاني من نقص الفرص الاقتصادية، وضعف الوصول إلى الأرض والموارد الأخرى، فضلا عن تعرضها لأشكال أخرى من التمييز والاستبعاد والعنف. ودعا البعض إلى اتخاذ تدابير محددة لدعم المرأة في البلدان المتضررة من النزاعات.

كما شدد المشاركون على الحاجة إلى معالجة أوجه التضارب بين القوانين التشريعية والعرفية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والاعتراف بها – فلا يشترط الإذعان لقانون ما لمجرد أنه موجود. وينطبق ذلك على بعض القضايا مثل ملكية الأرض.

وطالب البعض بالاعتراف بالصلات المتداخلة بين القضايا الواردة في القسم الثالث من مسودة الخطوط التوجيهية، ودعا آخرون لتبني نُهج متعددة القطاعات لتنفيذ الخطوط التوجيهية، بمشاركة صانعي السياسات من مختلف القطاعات. ووجه البعض دعوة للنظر في الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي، مثل إنتاج الغذاء وتوافره وإمكانية الوصول إليه، من أجل فهم أبعادها المحددة على النوع الاجتماعي.

دعا مشاركون عدة إلى زيادة التركيز على الأدوار الرئيسية وإمكانات المرأة في توليد الدخل، والأدوار القيمة التي تؤديها بالفعل في الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي. إلا أن أحدهم نوه إلى ضرورة منح الائتمان والقروض بطرق مسؤولة وأخلاقية.

وسلط البعض الضوء على عدم مشاركة المرأة في صياغة السياسات وصنع القرارات على جميع المستويات في المنطقة، واصفين ذلك بأنه من التحديات الرئيسية التي ينبغي التأكيد عليها ومعالجتها.

ودعا مشاركون آخرون إلى اتباع نهج أكثر تحولًا في الخطوط التوجيهية، بحيث تنظر إلى ما هو أبعد من مجرد عرض القضايا والمشكلات، وعرض قصص النجاح، ومشاركة الدروس المستفادة من التجارب الناجحة داخل المنطقة وخارجها.

السؤال الثاني

لم ترد أي تعليقات محددة حول المبادئ الأساسية.

السؤال الثالث

لم ترد أي تعليقات محددة حول الموضوعات المدرجة في القسم الثالث.

السؤال الرابع

لم ترد أي تعليقات محددة ذات صلة بالقسم الرابع.

4. المناقشة العامة الثانية – الجزء الثالث من المسودة صفر، المجالات المعنية بالسياسة والتوصيات المدرجة في كل موضوع أو قسم

صوّت المشاركون للتركيز على الموضوعات/الأقسام الثلاثة التالية من الجزء الثالث في المناقشة العامة التي أجريت خلال اليوم الثاني: الأقسام 3–1 و3–4 و3–5. بدأت المناقشة بهذه الموضوعات / الأقسام ثم انتقلت إلى أقسام أخرى في الجزء الثالث.

عند مناقشة كل موضوع، طُلب من المشاركين التفكير في الأسئلة التالية وإبداء آرائهم فيها:

1) هل يتناول هذا القسم **جميع القضايا السياساتية الرئيسية** على نحو يعزز بفعالية المساواة بين الجنسين؟
2) ما هي **نقاط التدخل الحاسمة والآليات** المطلوبة لمواجهة التحديات والمشكلات التي تم تحديدها؟
3) هل بإمكانك طرح أمثلة على السياسات التي تنفذها بلادك وثبت **نجاحها في تعزيز المساواة بين الجنسين؟** وما هي الدروس المستفادة منها؟

فيما يلي موجز للمناقشة.

4–1 مناقشة ثلاثة موضوعات / أقسام اختارها المشاركون

مشاركة المرأة وصوتها ودورها القيادي في مجال السياسات وعملية صنع القرارات على جميع المستويات (القسم 3–1)

المشكلات والفجوات

لاحظ المشاركون أن موضوع القيادة النسائية من الأمور المثيرة للجدل في بعض الدول العربية، وتعتبر المنطقة متأخرة من حيث مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وأشاروا إلى ضرورة زيادة مشاركة المرأة على جميع المستويات، ليس فقط في البرلمان. ولفتوا الانتباه إلى نقطة رئيسية تتمثل في ضرورة اعتبار مشاركة المرأة وصوتها ودورها القيادي قضايا شاملة ذات صلة بمجالات متعددة، مثل التمويل والتوظيف والتعليم والقدرات الرقمية والأعمال. وتم تذكير المشاركين بأن القيادات النسائية لا تمثل دائمًا قضايا المرأة، لذا فإن القيادة تختلف عن التمثيل. وربما يعتبر حضور المرأة في عمليات صنع القرار شكليًا فقط، بمعنى أنه قد لا يعتد بصوتها كالرجل، أو ربما لا تمتلك الجرأة الكافية على التحدث، وبالتالي يظل دورها غير مرئي.

أقر المشاركون بالتقدم المحرز في تمكين المرأة من المشاركة بشكل أكبر في الحكومة في المنطقة، ولكن أحدهم أشار إلى أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية تقتصر على الجانب السياسي "اللين" فقط، مثل سياسات التعليم والسياسة الاجتماعية والرعاية، بينما يهيمن الرجال على المجالات الأكثر تقنية.

انتقد البعض "الدعم الظاهري المساواة بين الجنسين"، حيث لا تُترجم الالتزامات المتعلقة بالنوع الاجتماعي إلى أفعال ملموسة، فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة حديثة شملت 51 منظمة من المنظمات المعنية بالأغذية والزراعة أنه على الرغم من أن 90 في المائة من هذه المنظمات لديها سياسات خاصة بالنوع الاجتماعي، إلا أن معظمها لم يدعم تنفيذ هذه السياسات بهياكل أو عمليات، ولم تضع سوى ثلثها فقط استراتيجيات تراعي النوع الاجتماعي، وكان 70 في المائة من الرؤساء التنفيذيين لتلك المنظمات من الذكور، وكان أغلبهم من البلدان مرتفعة الدخل.

أشار أحد المشاركين إلى ضرورة الاعتراف بتنوع النساء وعدم تجانسهن، مشددًا على أنه لا توجد امرأة نموذجية تمثل جميع النساء.

السياسات والدروس المستفادة / نقاط التدخل

أوضح المشاركون أن المنطقة بدأت تتيح للمرأة فرصًا لتقلد أدورًا قياديةً في الحياة السياسية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى إدخال نظام الحصص، وقوانين واستراتيجيات المساواة بين الجنسين، إلا أن البعض حذر من بعض التحديات، وأن الأمر لا يزال يستدعي تحسين نوعية مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، وتأثير فيها. ومن الملاحظ غياب التمثيل النسائي في أعلى مستويات صنع القرار. إذًا، كيف يمكن حشد المجتمع المدني لدعم الدور القيادي للمرأة؟ وردًا على هذا السؤال، أوضح البعض أن وضع القوانين والسياسات وحده لا يكفي، إلا أنه نقطة بداية جيدة. وتستدعي الحاجة اتخاذ تدابير محددة لضمان تنفيذ هذه القوانين والسياسات.

وصف البعض إعلان ومنهاج عمل بيجين بأنه اتفاق صادقت عليه العديد من دول المنطقة، لذا ينبغي أن تلتزم الحكومات بنص الإعلان على أن تصل نسبة التمثيل النسائي في المجال السياسي إلى 30 في المائة كحد أدنى، وينبغي إخضاع الحكومات غير الملتزمة للمساءلة. ودعا البعض إلى تثقيف العامة ورفع مستوى الوعي من أجل معالجة وتحويل الأعراف والمواقف والمعتقدات الاجتماعية التمييزية بين الجنسين التي تقوض صوت المرأة ودورها القيادي – على سبيل المثال، الاعتقاد بأن طبيعة المرأة لا تؤهلها لتقلد أدوارًا قيادية. ولوحظ أن الوكالات الدولية تلعب دورًا رئيسًا في تقديم أمثلة مناسبة، وتشجيع الممارسات الجيدة المراعية للنوع الاجتماعي.

الوصول إلى أسواق العمل والحصول على العمل اللائق (القسم 3-6)

المشكلات والفجوات

تحدث المشاركون عن ارتفاع معدلات البطالة بين النساء في المنطقة، وشددوا على ضرورة معالجة هذه المشكلة، وأبرزوا الحاجة إلى مزيد من الاعتراف بالمساهمة المحتملة التي يمكن أن يقدمها التمكين الاقتصادي للمرأة في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن الأهمية

الحاسمة لذلك في حياة المرأة وحياة أسرتها.

دعا المشاركون إلى مزيد من الوضوح حول فكرة العمل اللائق، ولا سيما في سياق العمل غير الرسمي مثل العمالة الزراعية، حيث يفتقر العمال إلى المتطلبات الأساسية مثل الأجر المناسب / الحد الأدنى للأجور، والتأمين الصحي، وظروف العمل اللائقة. ولوحظ أن النساء يتحملن في كثير من الأحيان وطأة ذلك، ويواجهن فجوة كبيرة في الأجور مقارنةً بالرجال، وأشاروا إلى أن العمل اللائق يجب أن يعني تحسين الحماية الاجتماعية، وظروف العمل، وكذلك تقاضي أجور عادلة ومنصفة. كما ناقشوا أهمية السياسات التي تسهل التحول من المشاركة في العمل غير الرسمي إلى المشاركة في العمل الرسمي، ولوحظ أن مبادئ العمل اللائق ومبادرات التحول إلى الاقتصاد الأخضر والأزرق يمكن أن تكون آليات مفيدة لإنجاح هذا التحول. ومع ذلك، حذر البعض من أن التحول لا ينبغي أن يعني إعطاء مزيد من السيطرة للمصالح الزراعية واسعة النطاق وممارسات الاستخدام غير المستدام للأراضي. وأشار المشاركون إلى أهمية تعزيز الاقتصاد الأخضر الذي يعزز الملكية والاحتياجات المحلية.

تطرق البعض إلى الحاجة إلى المساواة بين الرجال والنساء في مخصصات المعاشات.

شدد المشاركون على ضرورة مواجهة المشكلة الجدية المتمثلة في التحرش الجنسي والعنف في مكان العمل، وأهمية توفير آليات لرصد هذه الممارسات، وتوعية النساء بضرورة الإبلاغ عند تعرضهن للتحرش.

ودعا أحد المشاركين إلى الاعتراف بالمخاطر التي قد تتعرض لها المرأة فيما يتعلق بالائتمان والتمويل متناهي الصغر، وأشار إلى ضرورة وجود أشكال بديلة من الدعم المالي، مثل مجموعات المساعدة الذاتية والتعاونيات.

الاعتراف بالرعاية والأعمال المنزلية والتقليل منها وإعادة توزيعها (القسم 3-7)

المشكلات والفجوات

شددت إحدى المشاركات على الحاجة إلى مزيد من العمل لتيسير المشاركة الاقتصادية للمرأة خارج الأسرة المعيشية، أي على المستوى السياسي والشخصي والأسري والمجتمعي، من أجل إحداث تحول في الأعراف والمواقف والسلوكيات الاجتماعية. وأشارت إلى أن المرأة في البلدان العربية بحاجة إلى الاقتناع بضرورة تحدي وتغيير الأعراف الاجتماعية والثقافية المتشددة، وبضرورة إعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وتقليلها. كما تحدث مشاركون آخرون عن الحاجة إلى رفع مستوى الوعي العام، بدءًا بالأطفال حتى يدركوا أن العمل المنزلي يجب أن يكون مسؤولية مشتركة.

أشار بعض المشاركين إلى أهمية وقيمة وقت الفراغ للمرأة، وحقها في الحياة الجيدة، وشددوا على ضرورة عدم اعتبار الحد من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر فرصة لخلق عبء جديد للعمل المأجور، وأكدوا على ضرورة ضمان ألا يؤدي تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة إلى تفاقم العبء الذي يقع على عاتقها، عندما تظل مسؤولة عن الرعاية المنزلية غير مدفوعة الأجر.

لاحظ العديد من المشاركين أن جائحة كوفيد-19 قد خلفت مزيدًا من الضغوط على المرأة، فمع غلق دور الحضانة ومراكز رعاية الأطفال، ستضطر المرأة التي لديها أطفال صغار إلى الموازنة بين العمل من المنزل ورعاية الأطفال، أو قد لا تتمكن من العمل على الإطلاق.

السياسات والدروس المستفادة / نقاط التدخل

أشار الكثير من المشاركين أنه على البلدان أن تعزز أنظمة إجازة الأبوة مدفوعة الأجر والإجازة الوالدية المشتركة.

دعا المشاركون إلى تقديم أدلة تعكس مساهمة المرأة المحتملة والفعلية في الاقتصاد، مع تقدير هذه المساهمة من خلال تضمينها في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعطيها أهمية اقتصادية، والاعتراف بهذه المساهمة على أنها عمل بدلاً من اعتبارها واحدة من المهام

المعتادة للمرأة.

خلال المناقشة، سلط البعض الضوء على الدور الملح الذي يجب أن تنهض به الدول لإدارة وتنظيم أعمال الرعاية، وذلك بتوفير دور رعاية الأطفال والحضانات ورعاية المسنين بأسعار مدعومة، فضلا عن اتخاذ إجراءات سريعة في ضوء فترة التعافي من الجائحة.

4-2 موضوعات إضافية

شدد المشاركون على أن التغيير لا يقتصر على توعية المرأة فحسب، وإنما يتعلق أيضًا بتحدي الأعراف الاجتماعية والثقافية والدينية المتجذرة والتمييزية. كما طرح المشاركون نقطة مفادها ضرورة تشجيع النساء العاملات في الحكومة على التحلي بالشجاعة لتحدي تلك الأعراف، وذلك من أجل معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين. وأشاروا كذلك إلى دور الدول ومسؤوليتها عن ضمان نظم غذائية مستدامة تراعي الرجال والنساء على حدٍ سواء.

الحصول على خدمات التعليم وبناء القدرات والتدريب والمعرفة (القسم 3-3)

دعت إحدى المشاركات إلى مزيد من الاعتراف بالمعرفة المحلية والأصلية، وتحديدًا للمرأة، ومنها على سبيل المثال المعرفة المتعلقة بإنتاج الغذاء والبذور المحلية، فضلاً عن معرفتها وفهمها للبيئة والقدرة على التكيف مع المناخ. وأشارت إلى أن العديد من المزارعات يفهمن كيفية تكييف الزراعة لتصمد أمام تأثيرات تغير المناخ.

الحصول على الموارد الطبيعية والإنتاجية (القسم 3-5)

شدد المشاركون على أن وسائل النقل تشكل عائقًا كبيرًا أمام الوصول إلى أنشطة الإرشاد والأسواق والموارد الأخرى، ولا سيما أمام المرأة الريفية.

5. الخطوات التالية

سوف تسترشد عملية إعداد المسودة الأولى والإصدارات المتتالية من الخطوط التوجيهية بالتعليقات والاقتراحات الواردة. وستبدأ عملية الإعداد تلك بعد انتهاء المشاورات الإقليمية الست والمشاورات الإلكترونية في منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني. وسيتم عرض المسودة الأولى على مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالقضايا الجنسانية التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي لمناقشتها في أوائل عام 2022، ثم تُعرض مسودة الخطوط التوجيهية على الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي لاعتمادها بعد المفاوضات المقرر إجراؤها في أكتوبر/تشرين الأول 2022.

الملحق رقم (1): الجدول الزمني

لجنة الأمن الغذائي العالمي

مشاورة إقليمية بشأن

الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية

مشاورة إقليمية نظمتها لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا

27 – 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2021

الجدول الزمني (بتوقيت القاهرة)

اليوم الأول

10:00 – 09:30	قاعة الترحيب: التدقيق الأمني ودخول المشاركين المسجلين.

الجلسة الافتتاحية

10:10 – 10:00	الكلمة الترحيبية والمقدمة – مديرة الجلسة: السيدة فرانسواز ترين، كبيرة مسؤولي الأمن الغذائي في أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي
10:30 – 10:10	الكلمات الرئيسية:

- السيدة دينا دويي، مديرة إدارة المرأة والأسرة والطفولة بجامعة الدول العربية
- السيدة إكرام الهوني، منسقة البرنامج الإقليمي، هيئة الأمم المتحدة للمرأة
- السيد نوفل تلاحيج، المدير القطري للصندوق الدولي للتنمية الزراعية – بيان مشترك نيابةً عن منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي.

عرض تقديمي حول المسودة صفر للخطوط التوجيهية للجنة الأمن الغذائي العالمي – مناقشة عامة

11:00 – 10:30	عرض تقديمي حول المسودة صفر للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية – الرئيسان المتشاركان لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالقضايا الجنسانية التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي: - السيدة تانيا جرين، الممثلة الدائمة لفنلندا لدى منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية - السيد توماس دنكان خورادو، الممثل الدائم لبنما لدى منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي
12:45 – 11:00	تعليقات عامة على المسودة صفر – مناقشة عامة – ميسرة الجلسة السيدة كريستا كيتينغ، مسؤولة الشمول الاجتماعي في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.
13:00 – 12:45	اختتام الجلسة – السيدة أليسون برودي، كبيرة خبراء النوع الاجتماعي في لجنة الأمن الغذائي العالمي.
13:00	نهاية اليوم الأول

اليوم الثاني

10:00 – 09:30	قاعة الترحيب: التدقيق الأمني ودخول المشاركين المسجلين

مناقشة عامة حول موضوعات محددة

10:10–10:00	كلمة الترحيب – مديرة الجلسة
12:40 – 10:10	مناقشة موضوعات محددة – مناقشة عامة – ميسرة الجلسة: السيدة فالنتينا فرانكي، خبيرة النوع الاجتماعي، مكتب منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي، منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.
12:55 – 12:40	اختتام الجلسة – السيدة أليسون برودي، كبيرة خبراء النوع الاجتماعي في لجنة الأمن الغذائي العالمي
13:00 – 12:55	ملاحظات ختامية – الرئيسان المتشاركان لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالقضايا الجنسانية التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي
13:00	نهاية المشاورة

الملحق رقم (2): قائمة المشاركين